

مسوغات تداول الحكم النحوي عند نحاة الأندلس

Rationale for trading rules in Andalusia

د، عزوز ختيم¹ Azzouz.khatim@univ-msila.dz

أ. د. محمد زهار: Mohammed.zehar@univ-msila.dz

جامعة محمد بوضياف/المسيلة

تاريخ الاستلام: 2019/12/08 تاريخ القبول: 2019/12/22 تاريخ النشر: 2019/01/20

الملخص:

يبحث المقال الذي بين أيدينا ظاهرة نحوية عرفها تراثنا اللغوي قديما، وهي تداول الحكم النحوي، وهو إلحاق حكم بحكم آخر، و طرفا هذه العلاقة عنصران مختلفان في الخصائص و السمات التركيبية ولكنهما يتداولان الحكم النحوي بناء على مسوغات يأتي تفصيلها، ويتعلق الأمر بضبط ألفاظ وتراكيب اللغة، ووظائفها من رفع ونصب وجر، مع مراعاة تنوع معاني النحو بحسب ما يرتبط به من العناصر المكونة للكلام مع رتبته في التراكيب، ولذلك كان التداول في مفهومه النحوي هو أحد المظاهر الجادة للنظرة الديدانكتيكية لنحاة الأندلس، والتي ساهمت في تعليم وتلقين قواعد النحو ولا سيما للمبتدئين.

الكلمات المفتاحية: التداول -المقولات النحوية -معاني النحو -الإعراب -التعليمية -وظائف النحو.

Le présent article met l'accent sur un phénomène grammatical relevant de notre héritage linguistique. C'est l'alternance de la fonction grammaticale d'un mot, autrement dit le fait de joindre une fonction grammaticale à une autre. C'est un rapport entre deux éléments, ayant de différents traits syntaxiques, qui échangent des fonctions grammaticales pour certains motifs que nous allons détailler plus tard. Il s'agit bien de préciser les mots et les structures avec les fonctions qu'ils remplissent dans la phrase (des nominatifs, des accusatifs ou des génitifs), tout en tenant compte des diverses significations que peut avoir la grammaire suite aux liens existant entre les différentes parties du discours et leurs dispositions syntaxiques.

D'un point de vue grammatical, l'alternance est donc une vraie manifestation de la perspective didactique des grammairiens Andalous. Elle a tant contribué à l'apprentissage des règles de la grammaire notamment aux débutants.

¹ المؤلف المرسل: د، عزوز ختيم، الإيميل: Azzouz.khatim@univ-msila.dz

إن الحكم بمرونة لغة من اللغات أو تصلبها لا يتسنى إلا بالنظر إلى طبيعة قواعدها وترتيب العناصر فيها فمما يميز فصائل اللغات بعضها عن بعض نظام ترتيب العناصر من ناحية وأنماط تغيير الترتيب من ناحية أخرى ، ولا تنحصر أهمية دراسة لغة دراسة علمية وافية بموضوعية إلا بعد التعرف على نظام تقاليد تراكيبها الممكنة التي يخرج فيها الكلام إلى الإفادة، بل تتجاوز ذلك إلى التعرف على معاني النحو والسياقات التي وردت فيها بالإعتماد على عناصرها المكونة لها ، وإلى خصائص البنية فيها ، ووجوه ارتباطها ببقية أجزاء الكلام، أي الوقوف عند النحو والدلالة والوظائف النحوية.

إن المتتبع لطرائق نحائنا في تحليل التراكيب اللغوية و تعقيدها يلاحظ ظاهرة بارزة في إثبات عدد كبير من الأحكام النحوية، وحتى الصرفية وإلحاقها بما يتعلق بها من حروف وكلمات وجمل عن طريق إحداث علاقة منطقية بين عنصرين مختلفين من العناصر التركيبية يتم على أساسها إلحاق حكم بحكم آخر، وطرفا هذه العلاقة عنصران مختلفان في الخصائص، وهو ما اصطلح عليه بالتداول بين السمات التركيبية كالمشتق والجامد والمعرفة بآل والإضافة والنكرة والإفراد والجمع والمتصل والمنفصل والحرف والحركة والإعراب والبناء وال لزوم والتعدي، وهذه العناصر كلها في الحقيقة مختلفة ويتميز كل منها بصفات تجعله أي-التداول-يختلف من حكم إلى آخر، ومع كل ذلك فقد يتبادلان الحكم.¹ أي يتداولانه. أما الأحكام لغة: فمن الحكم أي القضاء بالعدل والإنصاف، وفي المفهوم النحوي فهو الضبط المتعلق بألفاظ وتراكيب اللغة كالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للإضافة.

وإذا سلمنا بهذا التبادل فما هي المسوغات والأسس، والكيفية التي يقوم عليها، وما مدى صلاحية هذا المبحث في التعقيد النحوي؟

إن الورقة التي نقدمها هي قراءة سريعة وإجابة للسؤال بالتوصيف أولا والتحليل والتقييم ثانيا وذلك للوصول إلى تحديد أهم الروابط والعلاقات المشتركة بين العناصر المتداولة وهو أحد المسوغات في تيسير تعليم النحو للمبتدئين والذي أصبح ضرورة تملها الحياة العلمية في عصرنا الحاضر.²

إن مسوغات تداول الحكم النحوي تنوع وظائفها، ومعانيها النحوية، و تتعدد بتنوع ما ترتبط به من العناصر المكونة للكلام وخصائصه ودلالاته، وأيضا رتبته في التركيب و ظروفه السياقية عموما، فالكلام في المقولات النحوية والمثون اللغوية، إما اسم أو فعل أو حرف، و أن الاسم أصل في الفعل والحروف وأنه أسبق منها في الرتبة و التقديم، و لقد فصل السيوطي ذلك في الأشباه و النظائر، و في هذا المقام يصادفنا موقف ابن يعيش معللا ذلك بقوله أنه لا بد من بيان ثقل الأفعال فإن مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه.³

واتصاف الاسم بالوصفية كونه يدل على أحوال الذات، و هي علة مقبولة من حيث معناها لا لفظها، ولقد ثبت لدى المحققين النحويين أن الممنوع من الصرف إنما منع منه لشبهه بالفعل في كونه فرعاً عن

غيره، و أن هذه الفرعية جعلت فيه ثقلاً كثقل الفعل مما اقتضى منعه من التنوين الدال على الخفة، ومنعه أيضاً من الكسر الذي لا يأتي في الفعل وكذا الحروف، فإن الاسم ينقسم باعتبارات التعريف والتنكير والإفراد والجمع والتثنية، أما الفعل فينقسم أيضاً إلى ماضي ومضارع وأمر، وقد يكون الفعل تاماً وناقصاً ولازماً ومتعدياً، والحرف أيضاً قد يفيد المعية والعطف والقسم والحال، وقد يكون عاملاً أي يؤدي وظيفة نحوية كحروف النصب وحروف الجر ومهملات مثل (ما) التيمية، وأصلها وزائداً، وهذه العناصر هي المادة الأساس في تأليف التراكيب، و الجمل وهي بدورها تكون اسمية و فعلية، وحق ظرفية لها محل، كالجملة الواقعة مفعولاً به، وحالاً، وخبراً، وصفة، ولا محل لها كجملة الصلة، وبسيطة ومركبة، و منسوخة وغير منسوخة، وهذا التركيب أيضاً قد يلحقه التغيير فيخرج عن أصله ليدخل في التقديم والتأخير.⁴

فإن لكل قسم من هذه الأقسام أحكام يضبطها العرف النحوي، تتحكم فيها خصائص لفظية ودلالية، وموقعية، فقد يأخذ الاسم حكماً، أو أكثر من أحكام الفعل، منها مثلاً اسم الفاعل كما يأخذ الفعل حكماً من أحكام الاسم، وهو أمر يثير العديد من التساؤلات أهمها: هل كان التبادل مبنيًا على أسس علمية و مرجعية سليمة أم أنه جاء اعتباطاً؟

إن تحليل نماذج تبادل الأحكام النحوية في المصنفات المتخصصة نجد أنها تتم وفق مسوغات تتعلق بالخصائص اللفظية، والمقصود الصورة التي يكون عليها كل عنصر من العنصرين المتبادلين، منها على سبيل المثال عدد الحروف والحركات والتغيرات التي تحدث في الصيغة، كالسوابق واللاحق وفي هذه الحالة يتم التبادل على أساس خصائص لفظية كالصحيح والمعتل، فكل منهما أخذ من أحكام الآخر، فالمضعف الثلاثي الصحيح أخذ حكم المعتل العين (وهو حذف عينه إذا اسند إلى ضمير رفع متحرك) منها مثلاً (أَحَسْتُ-ظلت) و المعتل يأخذ حكم الصحيح و (هو ثبوت آخره دون حذف عندما يكون منصوباً)، فـ (جواري) لا تحذف ياءها في قولنا: رأيتُ جَوَّاري، وإذا أردنا معرفة مسوغ هذا التبادل وجدنا حمل الصحيح المضعف الثلاثي على المعتل العين من أجل الإدغام بالإسكان بعد نقل الحركة إلى ما قبلها (أَحَسَ) كتغيير عين المعتل بالإسكان بعد نقل حركته قبله منها مثلاً (يَقُومُ) و هذا من شأنه أن يجعل الإدغام ضرباً من الاعتلال، و من ثم فكما تحذف عين الفعل المعتل العين مثل (قُمْتُ) تحذف العين في المضعف الثلاثي مثل (أَحَسْتُ).⁵

والنكرة التي هي للتفضيل كالكلمتين: (خَيْرٌ وَشَرٌّ) فإنهما تأخذان حكماً من أحكام المعرفة، وذلك بوقوع ضمير الفصل قبلها كما في قوله تعالى: ((تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً)). المزملة الآية 40 إن (خير) حكمها حكم المعرفة.⁶، وتأخذ المعرفة أيضاً حكم النكرة، فالضمير يأخذ حكماً من أحكام النكرة وهو حاجته إلى ما يخصها، ويفسر إبهامها كقولك: (إِنَّهُ كَرَامٌ قَوْمٌ).⁷

إننا إذا بحثنا عن مسوغات التبادل فمصدره حمل ألفاظ التوكيد المعنوي لجمع المؤنث السالم على المعرفة العَلَم في المنع من الصرف،⁸ ويرجع ذلك إلى قبول مذكر هذه الكلمات لاحقة الواو، والنون للدلالة

على الجمع كالعلم تماماً، وحمل (خَيْرًا) التي للتفضيل على المعرفة في الوقوع بعد ضمير الفصل يرجع إلى أنها لا تقبل السابقة الدالة على التعريف، وهي (أَل) كالمعرفة تماماً.⁹

أما حمل المعرفة الممثلة في الضمير الذي لم يذكر قبله ما يفسره على أن النكرة في حاجتها بعد ذكرها لما يخصصها، ويفسر إبهامها فمبني على قبوله دخول إحدى السوابق التي تختص بالدخول على النكرات، وهي حرف الجر (رُبَّ) كما في قول العرب (رُبُّ رَجُلًا).¹⁰

إن تبادل الأحكام النحوية فيما سبق يعود بالضرورة إلى المسوغ اللفظي، منها قبول النكرة لاحقة من اللواحق التي تقبلها المعرفة، مما يجعلها كالمعرفة، وعدم قبول النكرة سابقة من السوابق التي لا تقبلها المعرفة أيضاً يجعلها كالمعرفة، وقبول المعرفة دخول سابقة من السوابق التي تختص بالنكرة يجعلها كالنكرة، فصور التبادل اللفظي حركات الإعراب و البناء فقد تأخذ حركة البناء حكماً من أحكام الإعراب فالحروف الأصلية تأخذ أحكاماً من الحروف الزائدة مثل (الإتباع على اللفظ) مثلاً: (لا رجل كريماً عندنا) فوصف المبني في هذا الحال على لفظه جاز على تشبيهه حركة البناء بحركة الإعراب نظراً لكونها تطرد في كل نكرة تقع هذا الموقع، ومثل ذلك تابع المنادى المبني حيث يجوز الإتباع في المحل، وعلى اللفظ و الإتباع على اللفظ يكون على تشبيهه المنادى بالمعرب فتكون حركته كحركة الإعراب.¹¹

وقد تأخذ حركة الإعراب حكماً من أحكام حركة البناء كجواز الحذف بحركة الإعراب قد تسقط في الشعر تشبيهاً لها بحركة البناء التي تسقط تخفيفاً كما أنشد امرؤ القيس:

الْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.¹²

أما مسوغ هذا التبادل فهو اتفاق كل من الحركتين في أنهما زائدتان، ويسقطان في الوقف، والاعتلال ومن صور التبادل أن صيغتي (فَعِيلٌ) و (فَاعِلٌ) قد تأخذ الصيغة (فَعِيلٌ) حكم الصيغة الأخرى و هي (فَاعِلٌ) و هو الجمع على (أَفْعَالٌ) مثل ذلك (يَتِيمٌ- شَرِيفٌ) فهما على وزن (فَعِيلٌ) صحيح اللام، وقياس جمعه (فَعْلَاءٌ) أي (ظَرِيفَ ظَرَفَاءَ و ظِرَافٍ). و لكنها جمعت على (أَفْعَالٌ) فقليل (أَيْتَامٌ- أَشْرَافٌ) ، كذلك (فَاعِلٌ) قد تأخذ حكماً من أحكام (فَعِيلٌ) وهو الجمع على (فَعْلَاءٌ) فقد تجمع (هَالِكٌ) على (هَلَكِي) تشبيهاً بـ (فَعِيلٌ) التي بمعنى (مَفْعُولٌ) كـ (جريح-قتيل) التي تجمعان على (جرحى-قتلى).¹³

إن مرجع هذا التبادل مبرره تساوي عدد الحروف التي تتكون منها كل كلمة مع تساوي عدد الحروف الزائدة الموجودة في كل كلمة، فجاء تبادل الحكم بمسوغه اللفظي، ومن ذلك أيضاً تبادل الحكم بين الفعل والحرف، فالفعل (ليس) يأخذ بعض أحكام الحرف (ما) فيبطل عمله على لغة تميم، والحروف النواسخ تأخذ هي أيضاً أحكام الفعل، منها الرفع والنصب، ومسوغات التبادل هنا هو تشابه (ليس) في الدلالة مع (ما) اللتان تحملان معنى النفي في ليس قول الأعشى:

لَهُ نَاقِلَاتٌ مَّا يَغْبُنُ نَوَالَهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا

وفي (ما) قوله تعالى (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى) النجم،¹⁴

وقد تكون مسوغات التبادل معنوية، منها مثلاً توافق الفعل مع الحرف في الدلالة، فتجعله مثله كما في (ليس) و(ما)، وقد يشابه الحرف الفعل في الدلالة فيجعله مثله كالشبه بين (كاد) وهي من النواسخ بالفعل (تمنى و ترجى)، وتجدر الإشارة هنا بعد حديثنا عن بعض المسوغات اللفظية و المعنوية، إلى أن هناك مسوغات تتعلق بموقع العنصر اللغوي، فقد يأخذ الاسم من الفعل مثلاً بعض أحكامه كالعمل رفعا، وكذا قد يأخذ الفعل المضارع من الاسم بعض أحكامه منها (الإعراب)¹⁵ فالفعل المضارع تدخل عليه (لام الابتداء) المؤكدة في خبر (إن) وهذه اللام مختصة بالأسماء لأن الابتداء لا يكون في الأفعال فيقال: (إنك لمُحْسِن) و من ثم يأخذ حكمه في الإعراب، والملاحظ أن اطراد التبادل يكون غالبا على أسس لفظية ويزداد عندما يكون مبنيا على أسس معنوية لأن المعنى هو محل الخلاف لخضوعه للتقديرات والتأويلات واختلاف قنوات الفهم و الاستنباط، وكذا خصائص الموقعية التي منشؤها كما هو معروف القواعد والأصول التي سنها النحاة، وهي محل خلاف لأنها مستنبطة من العقل ومن هنا احتل اللفظ الصدارة كمسوغ تبنى عليه علاقة التبادل في الأحكام النحوية.

وبعد هذا التوصيف قد يطرح السؤال ما الغاية من دراسة هذه الأحكام؟ وما هي الضوابط التي يركز عليها؟ ولذلك فإن الحديث عن الغاية من تبادل الأحكام النحوية ينبغي أن يشمل الموروث اللغوي العربي الفصيح الذي يتميز بعدة خصائص، ويشمل أيضا النحاة الذين قعدوا و ستوا الضوابط التي تصون اللغة من اللحن، فالعرب لم يكونوا بحاجة لمن يلقنهم اللغة بل كانوا ينطقون على أقيسة ثابتة في عقولهم لم يتلقوها من غيرهم إنما اكتسبوها مشافهة، ونادرا ما يخرجون عنها، فالعربي يصوغ التراكيب والجمل مراعيًا ما استقر في عقله من أصول، فقد يقدم لغرض ويؤخر لغرض آخر، ويجيز لغرض ويطنب لآخر، ولذلك إذا تأملنا التبادل في الحكم النحوي ألفيناه من صنع العربي المتكلم، فقد أشارت النصوص و المقولات النحوية المبثوثة في كتب التراث إلى هذا الزعم بدليل قول ابن جني: "..... فالعرب إذا شهِت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شهِوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه."¹⁶ وهو قول يحمل عدة دلالات تصب كلها في تيسير وتلقين القواعد، وتقليل الفروق بين بعض الصيغ وتراكيبها مما يسهل جمعها حيث يساهم في النهاية في فهم وترسيخ القواعد، فالتناوب ليس من الشنود إنما هو تناول للمحفوظ.

إن تبادل الأحكام النحوية ليس من الترف العلمي إنما هو طريقة تعليمية وجد النحاة فيها وسيلة لاستنباط قوانين النحو التي تساهم في تفسير طرائق العرب في كلامهم ثم القياس عليها، لذلك نجد في الخصائص نصا يدافع فيه ابن جني عن أصل القياس المبني على التبادل حيث يقول: "..... وما الذي سوغ سيوبه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية وإنما هو الشيء رأه واعتقده لنفسه وعلل به؟ قيل: يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه من أن العرب إذا شهِت شيئا مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما"¹⁷ فمهمة النحوي تسعى إلى اختصار الأحكام النحوية، وتقليلها

والابتعاد عن التشعب والإطالة وهو هدف تعليمي صرف تنبه إليه الأوائل وعبروا عنه بقولهم: (الحاق من ليس من أهل العربية بأهلها).¹⁸

إن المتتبع للمصنفات والمقولات النحوية يصادف بعض الضوابط في تحديد التبادل في الوظائف والدلالات النحوية، منها مثلاً قوة الشبه، وهنا نستحضر نصاً لابن عصفور الإشبيلي حين أشار إلى ذلك بقوله: "...إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر".¹⁹

إن قوة الشبه من التقنيات العلمية والتعليمية الهامة في ضبط التبادل النحوي، وهو معيار ديداكتيكي يستند عليه النحاة في إرساء مبادئ تعليمية تستند على تحصيل الملكة اللغوية بكثرة الاستشهادات، وتكرار التراكيب والجمل، وهو الأسلوب العلمي الذي بات ضرورياً للمتعلمين ومبدأ من مبادئ تيسير تعليم النحو من أجل اكتساب التمرن على تراكيب العربية وكشف أسرار أساليبها بدليل ما أورده ابن خلدون قائلاً: "...ومعلومها أي أهل المغرب والأندلس أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم".²⁰

وتفيد المقولات النحوية واللغوية الموثقة في كتب التراث والتراجم أن قوة الشبه آلية يركز عليها النحوي رغم أنه شرط أساس "فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكان أوجب في الحكم".²¹ إن الأصل الذي ينبغي أن ترتد إليه كل ظاهرة لغوية عند مبدأ التقويم هو معيار مدى تألفها مع نظام اللغة التي تنتهي إليها، فقد تكون نابعة من أساليب وطرائق اللغة والناطقين بها، أو من افتراضات اللغويين أنفسهم، وتصوراتهم، فإذا ثبت أن لها أصلاً لغوياً نابعاً من كونها تمثل استعمالات أهل اللغة يأتي التقويم، والمتصفح للتراث النحوي وكلام العرب يجده قد بُني على نماذج أجري فيها الصحيح مجرى المعتل وأجري فيها الاسم مجرى الحرف، وما يؤيد ذلك أن من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض فيقال (مدحه-مدعه)²²، وإلى ذلك أشار ابن جني في أن عادة العرب في معانها تشبيه شيء بشيء.²³ ونشير إلى أنه ليس كل شبه بين شيئين يوجب بالضرورة لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، إنما الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، كالشبه في المعنى بين الاسم والفعل، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عام في كل فعل واسم، فالاسم مثلاً (سعد)- أو (هند) الثلاثي الساكن الوسط من النحاة من يمنع تصريفه لأنه يشبه الفعل لعلتي العَلَمية والتأنيث، بينما يذهب جمهور النحاة أن هذا الشبه ضعيف لا يوجب منع الصرف²⁴، والمسألة نفسها في عدم جواز خبر (ليس) عند الفراء والكوفيين قياساً على (ما) النافي.

لقد حظي التبادل باهتمام النحويين الأوائل واللغويين، وحتى البلاغيين كونه وسيلة للتعبير والضبط، فهو من الظواهر التي ساهمت في تحليل وتقعيد كلام العرب ولعل هذه الإشارة السريعة تفتح شهية البحث

والتقصي أمام أهل الاختصاص للنظر في هذا المبحث الدقيق والمتميز في التراث النحوي علّهم يستخلصون منه مناهج معاصرة وطرائق ذات قيمة معرفية تساهم في فهم واستنطاق تراثنا اللغوي، والنحوي على وجه الخصوص.

الهوامش:

- ¹ - لسان العرب طبعة بيروت مادة (بدل).
- ² - همع الهوامع للسيوطي، دار المعرفة للطباعة، بيروت 33/1، ص 1140-10.
- ³ - الممتع في التصريف لابن عصفور، تح، فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، 1984. 66.
- شفاء الغليل في ايضاح التسهيل للسهيلى، تح البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ط 1968، 1، ص 169.⁴
- الكشف للزمخشري، مطبعة دار المعرفة بيروت، 179/4.⁵
- ⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني تح كاظم المرجان، عمان، منشورات وزارة الثقافة 2، 83/1982.
- شفاء الغليل، ص 96.⁷
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي القاهرة، 174/2 والكشاف، 4/179.
- ⁹ - شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت، 182/2.
- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت، 182/2.¹¹
- ¹² - الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 4/203. 1988.
- ¹³ - شرح الشافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت 1975، 2/122.
- ¹⁴ - شرح المفصل، 47/5.
- ¹⁵ - شرح الشافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت 1975، 2/138.
- ¹⁶ - مغني اللبيب، لابن هشام، تح مازن المبارك ط 1، دار الفكر، بيروت، ص 387، 1992.
- ¹⁷ - الخصائص لابن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 3، 50-49/1955.
- ¹⁸ - المرجع السابق، و الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1959، المسألة 18.
- ¹⁹ - الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ص: 333.
- ²⁰ - الممتع في التصريف لابن عصفور ص: 92، والايضاح في علل النحو، ص: 65.
- ²¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص 561. وينظر كذلك: 4/1361-1381.
- ²³ - الخصائص 1/205، والصاحبي في فقه اللغة، ص 334.
- ²⁴ - الخصائص 1/206 وشرح المفصل، 58/1.